الاحترازُ الصّرْفِيُّ عِند ابنِ مالكٍ، نماذجٌ مختارةٌ مِن كِتاب "تحفة الإحظاء في الفرق بين الضّاد والظّاء"

م.د. باسم محمد صالح خلف
كلية اقتصاديات الأعمال- جامعة النهرين

الكلمات المفتاحية: اللغة العربية. ابن مالك. الاحتراز الصرفي

الملخص:

يُعَدُّ الصّرفُ أو التّصريف قسيمَ النحو في الدراسات اللغوية، إذ ضَمّت مصنفات العلماء مباحث النحو والصرف، ولاسيّما عند متقدّمي علماء اللغة، على نحو ما جاء في كتاب سيبويه، والمبرّد في كتابه المُقْتَضَب، وغيرهما. وإنَّ علم النحو قد نالَ حُظوةً، وَحِظَةً عند العلماء فزخر بكثرة المباحث، التي درست ظواهره اللغوية. أمّا الصّرف فلم ينل تلك الحُظِوة؛ لذا جاء هذا البحث ليُظهر فَنًّا إنماز به بعض العلماء، وقد يكون في مقدمتهم ابنُ مالك (ت672هـ). وهو الاحتراز، فكان كتابه " تُحْفَة الإحْظاءِ فِي الفَرْقِ بَيْنَ الضّادِ والظّاءِ" مادَةً علميّةً لهذا البحث، وهذا الكتاب يُعدُّ خُطوة رائدة في وضع ضوابط تُفرّق بين الضّاد والظّاء، ولأَنَّ التّفريق بينهما بالغُ الصعوبة، كان الاحترازُ الرُّكْنَ الأساس الذّي استند إليه ابنُ مالك في وضع الضوابط، فلا تكاد تخلو ضابطة (قاعدة) من قيْد أو احتراز.

فسعيتُ إلى تحليلِ تلك الاحترازات، وضَبْطِ ألفاظها بالشكل الصحيح، مُستعينًا بالمعاجمِ، وكتبِ الصّرف التي أفدّتُ منها كثيرًا في نسبة الأفعالِ إلى أبوابها ومصادرها.

المقدمة:

إنَّ ظواهر اللغة العربيّة كثيرة، ومتداخلة، والاحتراز أحد هذه الظواهر التي تستفيد من النهج العقلي في محاولة لجعل النصّ محكمًا دقيقًا في الصياغة اللغوية، وهو يُفضي إلى تجنب التعميم، وقد قيل: (التعميم من العَمى، والاحتراز حصنٌ أوق) .

ومن العلماء الّذين اعتنوا بهذا الأُسلوب هو ابنُ مالك الأندلسيّ، كما جاء في قول الأستاذ الدكتور طه محسن: ((أنّه يتجنب التعميم في الأحكام، ويلتزم غالبًا الدقة في صوغها، مع الاحترازات المتكررة. فهو يكثر في نعت الشواهد من لفظ (الغريب، والنادر، والقليل، والضعيف، والأكثر، والأفصح، والأشهر...)، ولكل من هذه الألفاظ قيمته ودلالته على الحكم الّذي ورد فيه)) (ابن مالك، 1985م – 1405هـ: 32).

أولًا _ مفهوم الاحتراز:

في اللغةِ دلالةُ الاحترازِ هي: الحفظُ والتّحفّظُ. قال ابنُ فارس: ((الحاء والرّاء والزّاء أصل واحدٌ، وهو من الحِفظ والتّحفظ. يقال: حَرَزْتُه واحْترزَ هو، أي تحفَّظَ)) (ابن فارس، 1366هـ: 2 / 38).

وفي الاصطلاح هو: أُسلوبٌ يَلجأ إليه المتكلّم عندما يُنْشِئُ كلامًا قد يُفهم منه غير المُراد منه، لذا يُضيف المتكلّم مُفردةً أو عِبارةً معترضةً؛ لإبعاد توهم مَن يَظُنُّ العمومَ أو غيرَ المَقصود مثاله قول المتنبّيّ[1] (ديوان المتنبّي، 2008م : 286):

وَنَحْتَقِرُ الدُّنيا احْتِقارَ مُجَرِّبٍ يَرَى كُلَّ ما فِيها – وَحاشاك – فانِيا

فقوله: وحاشاك، جملة معترضة احترز بها الشاعر.(ينظر: باسم محمد، 2020م : 8، أُطروحة دكتوراه).

والاحتراز يكثر في الحدود والتعريفات؛ فيُكشَف به عن القيود والاستثناءات التي تشذّ من القواعد والأحكام، وَيُدفَع به سوء الفهم عند المخاطب. ثمّ إنّ لفظ الاحتراز يُرادف لفظ الاحتراس، وقد ذُكر لفظُ الاحتراس في كتب الأدب ، منها ما جاء في (تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن)، إذ قال ابنُ أبي الإصبع المصريّ (ت 654هـ) مُبينًا، الاحتراس هو: ((أن يأتي المتكلّم بمعنًى يتوجّه عليه دَخَلٌ ، فيفطِنَ له ، فيأتي بما يُخلِّصه من ذلك)). (ابن أبي الإصبع،(دون تاريخ): 145/2 – 146). وهو المعنى نفسه المُراد من الاحتراز.

ثانيًا _ تعريف الصّرف:

الصّرف والتصريف في اللغة بمعنى واحد، هو: التحويل والتغيير والتقلب. (الفراهيدي، 1980م: 7/ 109). وفي الاصطلاح: ينقسم التعريف على ضربين، الأوّلُ

---

[1] ويُروى (ويَحتقر الدنيا احتقار مجرب ...)

عمليٌّ، وهو: ((تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة، لمعانٍ مقصودة، لا تحصل إلّا بها))، (العزّيّ، 2013م: 17). والآخر علميٌّ، وهو: ((علمٌ بأُصولٍ يُعْرَفُ بها أحوالُ أبنية الكلمِ التي ليستْ بإعرابٍ))، (ابن الحاجب، 2008م- 1429هـ: 11).

وقد يستشف من التعريفين العمليّ والعلميّ، أنّ التغيير يكون في المعنى، نحو تغيير المفرد إلى التثنية والجمع ، وتغيير المصدر إلى الفعل والوصف وغيرها. أما التغيير في اللفظ، فهو قلب الواو ألفًا في (قال ، وباع)، وقلب التّاء في باب الافتعال، نحو: اضطرب أصلها اضترب، وكذلك الادغام والإمالة وتخفيف الهمزة ونحوها.

ثالثًا _ جمال الدّين ابن مالك:

هو أبو عبد الله جمال الدّين محمّد بن عبد الله بن محمّد بن عبد الله بن مالك الطائي ، وُلِدَ في الأندلس سنة (600هـ) فبدأ بحفظ القرآن الكريم، ثُمَّ درس القراءات والنحو والصرف، ودرس الفقه على مذهب الإمام مالك (رحمه الله) .

قَدِمَ إلى دمشق وأخذ عن شيوخها، وقد نبغ في اللغة والنحو والصرف نبوغًا عظيمًا، ثُمَّ تقدّم للتدريس في مدينة حلب وكان إمامَ المدرسةِ السلطانيّةِ فيها.

من مصنفاته: تسهيل الفوائد، والألفية في النحو، توفي رحمه الله في دمشق سنة: (672هـ)

رابعًا_ وصف كتاب (تحفة الإحظاء في الفرق بين الضّاد والظّاء) :

يُعدُّ كتاب تُحفة الإحظاء في الفرق بين الضّاد والظّاء، لجمال الدين محمد بن مالك، المتوفى سنة (672هـ)، وبتحقيق الأُستاذ الدكتور طه مُحسن عبد الرحمن، أكبر كتابٍ قُدِّمَ للنشر في موضوع التفريق بين الضّاد والظّاء، وهو في الأصل منظومة ميمية من بحر البسيط في خمسة وتسعين بيتًا. أورد فيها ثمانية وعشرين وأربع مِائة وألف كلمة، ترجع إلى خمسة عشر وثلاث مِائة أصل من أُصول ألفاظ الضّاد والظّاء، وهذه المنظومة شرحها ابن مالك نفسه، فبدأ من البيت التاسع عشر مرورًا بالفصول الأربع، التي وضع عنواناتها على النحو الآتي :

1) الضوابط المميزة للظاء من الضّاد ، وهو القسم الأكبر في المنظومة .
2) فصل فيما يقال بالظّاء والضّاد .
3) فصل فيما يقال بالظّاء والضّاد .
4) فصل فيما يقال بالظّاء والضّاد والطّاء .

وإنَّ ممّا يؤخذ عليه أنّه لم يضع لكتابه هذا مقدّمة يُبيّن فيها منهجه أو طريقته في الشرح، وكذلك الفصول لم يقدّم لها توضيحًا .

خامسًا _ نماذج مختارة من الاحترازات في كتاب تحفة الإحظاء :

قال ابن مالك :

[19] الظاءَ ميِّز بشينٍ غَيْرَ شَمْضٍ هَوَى ما لَمْ يَلِ الرّا وسبقٍ لامُ غَيرِ لَضَم

[20] واسمِ ابنِ آوَى وخِرِّيتٍ ويَصْحب ها والعَلْضِ واللَّعْضِ ثم الجلضِ وَفقَ ضِخَم

أوّل ما ابتدأ به ابن مالكٍ ضوابطه في الفرق بين الضّاد والظّاء هو هذا البيت، مميّزًا به الظّاء عن الضّاد بوجود حرف الشّين في الكلمة، فإذا وُجِدَ حرف الشّين في الكلمة كان الحرفُ المستعملُ فيها هو (الظّاءَ)، غير ما استثنى منه في كلمة (شَمْضٍ)، ثم احترز بقوله: (ما لَمْ يَلِ الرّا)، أي إذا تقدّم الرّاء على الضّاد فلا بأس في اجتماعهما في كلمة، نحو: الشَّرض، وهو ما غَلُظ من الأرض. ولا يسبق اللامُ الضّادَ في كلمة، إلّا ما استثنَى من ذلك في قوله: (وسبقٍ لامُ غَيرِ لَضَم)، ومثّل لها، بـ(اللَّعْوَض، والعِلَّوْض)، وهما من أسماء ابن آوى.

وقوله: ((واحترز بقوله: (وَفقَ ضِخَم) مِن الجلظ بالظّاء، وهو قطع الشّيء نصفين)) (ابن مالك، 2016م – 1438هـ: 70، و79).

احتراز ابن مالك في هذا النصِّ لكلمة (الجِلَضِ)،على وزن فَعَل، وهي مصدر الفعل جَلُضَ يَجْلُضُ، الباب الخامس، وهو بناءٌ لازم خاصٌّ في الطبائع والصفات، وهو بمعنى (ضَخُمَ)، وذلك للفرق بينها وبين (جَلَظَ) بالظّاء، التي وزنها أيضًا فَعَل، والتي تدلّ على الحَلَق، يُقال: جَلَظَ رأسه إذا حَلَقَها.

قولُه:

[22] كذا تُمَيَّزُ بعد الجيم متصلا أو ذا انفصال إذا ما الهاءُ بعدُ عَدِم

[23] واليا في غير وصف للسَّمين ورا ولا يُرى قبلها عين، وشَذَّ كَلِم

[24] بالضّاد: ضَجْمٌ، وجمضُ القهر جَضَّضَ ذو حربٍ، وجضَّ وجَوْضَى، الجضدُ فاحوِ وَسِم

مَيّزَ ابنُ مالكٍ في هذا النصِّ الظّاءَ من الضّاد بأن يكون في الكلمة جيمٌ، وهذه الجيمُ يجب أن تتقدّم، ويُشترط أن لا يكون بعد الجيم (هاء، أو ياء، أو راء)، نحو: الجَهاضة، وهي حدّة النّفْسِ. على وزن فَعالة، والجِيَضَّى، وهي مِشْية المُختال. على وزن فَعَلَّى، وهي من الفعل جَيَضَ يَجِيْضُ، والمصدرُ جَيْضًا. ومعنى جاض عن الشيء: أي حاد عنه، (ينظر الجوهريّ، 1987م: 1069/3).

والجِرواض، وهو الجَمل الضَّخم الشديد. وهو على وزن فِعْوال، وهو من الفعل جَرِضَ يجرَضُ، والمصدر جَرَضاً.

غير أنّه استثنَى (احترز) من ذلك ما جاء بالظّاء، (الجَيّاظ)، وهو وصف السّمين، وهو على وزن فَعّال، صيغة مبالغة، من الفعل جاظَ يَجيظُ، أصله (جَيَظَ) معتل العين أجوف يائي، وقد يأتي بالواو، قال الصاحب بن عباد: ((جوظ: الجَوّاظَةُ: الأَكُوْلُ. والفاجِرُ. والكَثِيرُ الكَلامِ الكَثِيرُ اللَّحْمِ المُخْتَالُ في مِشْيَتِه. والجُوْظِيُّ: الشَّدِيدُ. وجاظَ الرَّجُلُ في مِشْيَتِه يَجُوْظُ جَوْظاً ويَجِيْظُ)) (الصاحب بن عبّاد، (دون تاريخ): 132/2). والفرق بينهما في المصدر، فمصدر الفعل جاظَ (معتل العين، واوي)، هو جَوْظًا، أمّا جاظَ (معتل العين، يائي) فمصدره هو جَيَظانًا، الدال على الحركة والاضطراب.

ثم قال: ((واحترز بإضافته إلى القهر من (الجَمْظ) بالظاء، وهو مصدر جَمَظَ الشيءَ على الشيءِ، إذا شدَّه، وجَمَظَ الحيوانَ: خَنَقَهُ)) (ابن مالك، 2016م – 1438هـ: 96). أي أنَّ الجَمْضَ معناه تملكه قَهْرًا، وهو على وزن فَعْل، مصدرٌ، ماضيه جَمَضَ ومضارعه يَجْمُضُ. وهو شاذٌّ عن القاعدة، كما ذكر ابنُ مالكٍ في البيت رقم [24]. ومع كونه شاذًّا فقد احترز له بكونه دالًا على تملك القهر، من الجَمْظِ الّذي يدلُّ على الخنق والربط، وهو على وزن فَعْل، من الباب الأول، وهو جَمَظَ يَجْمُظُ.

قولُه:

[25] وبين عين ونونٍ تلزم ائتِ بِظا أو قبلُ أو بعدُ لا في نبتٍ او كَغَنِم

أثبت ابن مالك في هذا البيت أنَّ الظاء تأتي متوسطةً بين عينٍ ونونٍ (لازمة)، أو قبلهما أو بعدهما. وقد استثنى من ذلك قولان، هما في قوله: ((فهذان بالضّاد. وما سواهما ممّا دخل تحت الضّوابط الثلاثة فهو بالظّاء إن كانت النّون لازِمةً احترازًا

من نون المضارعة، نحو: نعضد ونضع. ومن نون التثنية، نحو: وضعين. ومن نون الجمع، نحو: خاضعين. ومن نون ضِبْعان، فإنها تسقط في الجمع إذا قلت: شِباع. وكذلك نون العِرَضْنَة، بمعنى: الاعتراض)) (ابن مالك، 2016م – 1438هـ: 103).

واحترز بقوله السابق من (النُّعْض)، وهو شجر يُستاك به، مفرده (نُعْضَة)، ومن قول العرب: (ما نَعَضَ فلانٌ شيئًا)، أي ما أصاب ولا غَنِمَ.(ينظر ابن مالك، 1984م – 1404هـ: 69). فكلُّ ما سوى هذين، أعني، النُّعضَ، وقول العرب: ما نعض فلان شيئا. فهو بالظّاء، بشرط أن تكون النونُ لازمةً. ومعنى لازمة أي من بنية الكلمة، لذلك قال: (احترازًا).

والنون التي ليست بلازمة، هي:

- نون المضارعة، وهي من حروف الزوائد. ذكر ذلك المبرّد في قوله: ((وَقَالَ قوم الأَفعال تلزمها الزَّوَائِد وتتصرّف بهَا فيلزمها حُرُوف المضارعة وَغير ذَلِك من الزَّوَائِد)) (المبرّد، 2010م – 1431هـ: 257/1)، نحو: نَعْضُدُ، وهو فِعل مضارع ماضيه عَضَدَ، من باب (نصَر ينصُر)، والعَضُدُ: الساعد، وهو من المِرْفَق إلى الكَتِف. وفيه ثلاث لغات: عَضُدٌ، وعُضُد، وعُضْد. مثناه :عضُدان، والجمع: أعضاد. (ينظر الفراهيديّ، 1980م: 268/1). وهي مؤنثة. قال ابن دريد: ((والعَضُد مؤنَّثة، يدلّك على ذَلِك أنهم يصغّرونها عُضَيْدَة)) (ابن دريد الأزدي، 1987م: 2 / 658).

ونَضَعُ، مضارعُ وَضَعَ معتل الفاء، ويُسمّى بـ(المِثال)[2]. والمصدر منه الوَضْعُ، وهو ضِدّ رَفعْتُه. وأما الوَضاعَة والضَّعَةُ، فهي من الفعل (وَضُعَ يَوْضُعُ)، وهي ضدُّ الشريف.(ينظر ابن الأزهريّ، 2001م: 48/3). والفرق بين وَضَعَ، ووَضُعَ أنَّ مُضارعَ الأولِ يُعلّ بحذف فاء الكلمة، وهذا الحذف ليس على قاعدته، فالمِثال إمّا أن يكون فاؤه ياءًا، وهذا لا يُحذف الفاء منه، نحو: يَئِسَ يَيْأسُ. وإمّا أن يكون فاؤه واوًا، فإنّها تُحذف من المضارع، وفيها شرطانِ:

1) أن يكون الماضي ثلاثيًّا مُجرَّدًا.
2) أن تكون عينُ المضارعِ مَكسورَةً.

---

[2] معنى المِثال أنّه ماثل الصحيح بالحركات .

نحـو: وَعَـدَ يَعِـدُ، وَمَـقَ يَمِـقُ. فـإذا لـم يتـوافر الشـرطان، وذلـك بـأن يكـون عَـينُ مضـارعه مضـمومًا أو مفتوحًـا، أو يكـون الفعـل الماضـي مزيـدًا، ففـي هـذه الحـال تبقـى الـواو دون حذفٍ. (ينظر الرّاجحيّ، 2018م: 50 – 51).

وهنا يرد سؤالٌ، كيف حذفتم الواو من مضارع (وَضَعَ) مفتوح العين؟

ويُجـابُ عنـه بقـول الزنجـانيّ[3]: ((وحُـذِفتِ الـواوُ مِـن يَطـأُ، وَيَسَـعُ، وَيَضَـعُ، وَيَـدَعُ؛ لأَنّهـا في الأصـلِ (يَفْعِـلُ) بالكسـرِ؛ فَفُـتِحَ العـينُ لِحـرفِ الحَلْـقِ)). (العـزيّ، 2013م: 149). أي العِلّة في ذلك أنَّ لام الكلمة من حروف الحَلْقِ، وحروف الحَلْقِ يُفتَحُ العينُ معها.

أمـا مضـارع وَضُـعَ، فهـو يَوْضُـعُ. فـلا يُعـلّ بحـذف الفـاء إذن لا مسـوغ لحـذفها، كمـا أنَّ الفاء لم تقع بين عدوتيها الياء المفتوحة والكسرة، كما في وَثِقَ يَثِقُ، وَوَرِثَ يَرِثُ.

- نون التثنية، وهي من حروف الزوائد. نحو: وَضْعَيْنِ. مفرده : وَضْع.
- نون الجمع، وهي من حروف الزوائد أيضًا. نحو: خاضِعِيْنَ. مفرده : خاضِع.

والفـرق بـين نـون التثنيـة ونـون الجمـع أنَّ الأولـى تكـون مكسـورةً ، ومـا قبـل اليـاء مفتوح، أمّا الثانية فتكون مفتوحةً، وما قبل الياء مكسور.

- نـون ضِـبْعان، وهـي مـن حـروف الزوائـد أيضًـا؛ لأنّهـا تسـقط في الجمـع، نحـو: ((ضُـبْعاً وضِـباعاً ومَضْـبَعة. وأمّـا الضَّـبْعُ بِسُـكُون الْبَـاء فَهُـوَ العَضُـدُ؛ يُقَـال أخَـذ بضَـبْعيه، أي بعضُـديه)) (ابـن الأزهـريّ، 2001م: 307/1). ويـدخل هـذا اللفـظ في بـاب مـا لا ينصـرف في المعرفـة، ممّـا ليسـت نونـه بمنزلـة ألـف بُشـرى، وقاعدتـه هي : كُـلُّ نـون لا يكـون في مؤنثهـا فَعْلَـى فهـي زائـدة، نحـو: إنسـان وسَـرحان وعُريـان، ومنـه ضِـبْعان؛ لأنَّـه في الجمـع تسـقط هـذه النـون، نحـو: ضِـباعين. فيكـون تصـغيره على ضُـبَيْعِين، فهـذه الأمثلـة جمعهـا يلحـق الأصـل؛ لـذلك يجـري تصـغير المفـرد فيهـا مجـرى الجمـع. قـال المبـرّد: ((إذا حقـرت غَضْـبَان وسـكران وَنَحْوهمَـا قلـت غضـيبان وسـكيران وَكَـذَلِكَ إِن حقـرت عُثْمَـان أَو عُرْيَـان قلـت عثيمـان وعريّـان لِأَن حـق الْألـف وَالنُّـون أَن يسـلما علـى هيئتهمـا بعـد تحقيـر الصَّـدْر إِلَّا أَن يكـون الْجمـع مُلْحقًـا

---

[3] عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب الخزرجيّ الزنجانيُّ، من علماء العربيّة يُقال له العِزّيُّ، توفي في بغداد سنة (655هـ).

بالأصول فتفعل ذَلِك بتصغير الْوَاحِد فَيجْرِي الْوَاحِد فِي التصغير مجْرى الْجمع فَأَما الملحق فَمثل قَوْلك: سرحان تَقول فِي تصغيره: سُرَيْحِين لِأَنَّك تَقول فِي الْجمع: سَراحين وَتقول فِي سُلْطَان: سُلَيْطين كَقَوْلِك فِي الْجمع: سَلاطين وَتقول فِي ضبعان: ضبيعين كَقَوْلِك: ضباعين وَكَذَلِكَ قرْبَان وَلَو كنت تَقول فِي عُثْمَان عثامين فِي الْجمع لَقلت فِي التصغير: عُثيمين أَلا ترى أَن فَعلان الَّذِي لَهُ فَعلى نَحْو عَطشان وسَكرن وغَضبان وظَمآن لَا يكون فِي جمع شَيْء مِنْهُ فعالين لِأَنَّهُ لَا يكون مُلْحقًا فَكَذَلِك جَمِيع هَذَا الْبَاب ما كان مُلْحقَ الْجمع وَجب فِي تَصْغِير واحده الْإِلْحَاق وَمَا كَانَ غير مُلْحق الْجمع لم يكن تصغيره إِلَّا كتصغير فَعلان الَّذِي لَهُ فَعلى)) (المبرّد، 2010م – 1431هـ: 2/266-267).

- نون العِرَضْنَةَ، وهي من حروف الزوائد كذلك، إذ إنَّ العِرَضْنَة بمعنى الاعتراض. وهذا اللفظ يحتمل الأصلين، الثُّلاثيّ والرُّباعيّ. فالثُّلاثيُّ قول سيبويه وتابعه الجمهور على أنّه من الاعتراض، وهي على وزن (فِعَلْنَة)، أمّا الأزهريُّ فذهب إلى أنّه رباعيٌّ، عِرَضْنَة على وزن (فِعَلّة). (ينظر تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، 2002م – 1422هـ: 1/578).

قوله:

[42] وإن تلت حاءًا او خاءًا ولينٌ إث رها انجلت غيرَ حَضْوٍ يعتري كَضُرَم

في هذا البيت بيَّن ابن مالك أنَّ الّذي يتوسط بين حرف لينٍ (متأخر)، وبين حاء أو خاء (متقدّمة) هو حرف الظّاء وليس الضّاد، فالّذي ينضبط بالحاء نحو: حَظا يَحْظو: إذا تحرّك. والحَظْوَة: سهم صغير، والحُظْوَة والحِظْوَة: المنزلة عند السلطان وغيره. أما الّذي ينضبط بالخاء فهو: خَظا يخظو خَظْوًا وَخُظُوًّا، فهو خاظٍ. وخَظي يَخظَى فهو خَظٍ، إذا كَثُرَ لحمه.

قوله: ((واحترز بقوله: (غيرَ حَضْوٍ يعتري كَضُرَم) من قولهم: حَضَأَ النّارَ يَحْضَؤها حَضْأً. بِمعنى حضاها يحضاها حضوًا. أي: أوقدها)) (ابن مالك، 2016م – 1438هـ: 152). يُقال: حَضَأْتُ النار، بمعنى سَعَّرْتها، وهو من باب (مَنَعَ) أي الباب الثالث، مفتوح العين في الماضي والمضارع، كون اللّام من حروف الحلق.

وقد يرد سؤالٌ مفهومه، كيف جعلتم هذا الفعل من باب مَنَعَ من الباب الثالث الذي يأتي غالبًا العينُ منه واللّامُ من حروف الحلق، وقد ورد هذا الفعل منتهيًا بالألف؟

فيُجاب عن ذلك بقول مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازانيّ (ت 793هـ) في (أبى يأبى): ((لا يُقال إنَّ (أبى يأبى) لامه حرف حلق؛ إذ الألف من حروف الحلق، فلذا فتح عينه؛ لأنا نقول: لا نسلم أنّها من حروف الحلق. ولئن سلمنا أنّها من حروف الحلق، لكن لا يجوز أن يكون الفتح لأجلها؛ للزوم الدور، لأنّ وجود الألف موقوف على الفتح؛ لأنّه في الأصل ياء[4] قلبت ألفًا، لتحركها وانفتاح ما قبلها، فلو كان الفتح بسببها لزم الدور؛ لتوقف الفتح عليها وتوقفها عليه)) (العزيّ، 2013م: 57).

وهذا اللفظ، أعني حضأ، ورد بالهمزة، وكذلك ورد من دون همزة. كما ذكر ابن مالك، واسم الآلة منه على: مِحْضأٍ، موزونه (مِفْعَلٍ)، ومعناه العود الذي تُحرّك به النّار، وإذا لم يُهمز، فالعود مِحْضاءٌ على مفعال. (ينظر الجوهريُّ، 1987م: 44/1).

وقد جاء بالهمز في قول تأبَّطَ شَراً (ديوانه:):

ونارٍ قد حضَأْتُ بُعَيْد هَدْءٍ بِدَارٍ مَا أُريدُ بِهَا مُقاما

قوله:

[43] وظُورَةٌ دايَةٌ، وصارف البَقر ال ظُؤرَى، وظاوِرْ كظائرْ. ظَورَةً كَعَلَم

[44] لرضعة، وبِنَى بُظا لدى سِمَن ورَبْظ سَيْرٍ، وحبظُ الامتلاء زُعِم

يقصد ابن مالك في البيت [43] أنَّ كلمة الظُّورَةُ – بضم الظّاء – الدّايةُ، وهي التي تُرضع ولد غيرها، أمّا الظَورةُ – بفتح الظّاء – فهي اسم لكلمة (الرَّضعة).

وفي البيت [44] ثلاثة أقياد، الأوّل، وفيه احتراز، قوله: ((وإليه أشار هنا بقوله: (وبِنَى بُظا لدى سِمَن). واحترز بذكر السِمَنِ من قولهم: بَضا يبضو، بمعنى باض يبوض، أي: أقام. حكاهما الأزهريّ)) (ابن مالك، 2016م – 1438هـ: 155، و156).

أي أنّ بناء بُظا يدلُّ على تراكب اللحم (السمن)، وهو صلة (خظا)، وقد جاء في تاج العروس من جواهر القاموس ((بَظَا لَحْمُهُ يَبْظُو بَظْوّاً : كَثُرَ، واكْتَنَزَ، وتَراكَبَ. ويقالُ لَحْمُهُ خَظَا بَظَا، وأَصْلُه فَعَلٌ؛ كَمَا فِي الصِّحاحِ)) (الزَّبيديّ، (دون تاريخ):

---

[4] أما الفعل حضا فإنَّ الألف أصله واو، والقاعدة تنطبق على الواو كما تنطبق على الياء.

37/ 157). وَمعنى بَظا تَوْكيدٌ لِمَا قَبْله، وهو (خَظا). وقد احترز له بلفظ بَضا يَبْضُو الباب الأول مفتوح العين في الماضي مضمومها في المضارع.

والقيد الثاني في قوله: (ورَبْظ سَيْرٍ)، وهو من رَبَظَ يَرْبُظُ، الباب الأول أيضًا، ومصدره على رَبْظًا وَرُبُوظًا.

والقيد الثالث في قوله: (وحبظُ الامتلاء)، جاء في لسان العرب ((حبظ، المُحْبَنْظِئُ المُمْتَلِئ غضَباً كالمُحْظَنْبِئ)) (ابن منظور، (دون تاريخ): 7/ 439). وحَبَظَ يَحْبَظ حُبوظًا. على زنة فعَل يَفْعَل، الباب الثالث، بناءًا على مصدره حُبُوظًا على زنة فُعُولًا، حملًا على رَكَعَ يَرْكَعُ رُكُوعًا. وقد قيّده ابن مالك بالامتلاء، احترازًا من حَبَضَ يَحبِضُ حَبْضاً، وهو من الباب الثاني، مفتوح العين في الماضي مكسورها في المضارع، ومعنى حَبَضَ القلب حَبْضًا، أي ضَرْبًا شديدًا. (ينظر الفراهيديّ، 1980: 110/3). ويمكن أن يكون حَبَظَ يَحْبِظُ، من الباب الثاني، حَملًا على حَبَضَ، الضاديّ.

قوله:

[53] وظلعُ عينٍ وبِطْءٌ تهمةٌ مَرَض جمعٌ صِراف وعجزٌ وازدحام نَسَم

[54] تظالُعٌ كعِظالٍ ظُلَعٌ جبل مُظَلَّعٌ : فَرَس، قَعْظٌ : إصابةُ غمّ

ذكر ابنُ مالكٍ في هذا البيتِ معانٍ عَشرَ، تسعًا منها لكلمةِ (ظلع)، وهي (ابن مالك، 2016م – 2438هـ: 184 – 186):

1) ظَلَعَتِ المَرأةُ عينَها ظَلْعًا، أي كَسَرتْها وأمالتها.
2) ظَلَعَ ظَلْعًا، إذا كان بطيء المَشي.
3) ظَلَعَ الرّجُل ظُلُوعًا، فهو ظالِع، إذا كان مُتَّهمًا.
4) يُقال: ظَلَعَتِ الكَلْبة ظَلْعًا، وَظُلُوعًا، فهي ظالِع، إذا اشْتَهَتِ السِّفاد.
5) ظَلَعَ بنو فلان عن كذا. أي عجزوا عنه.
6) ظَلَعَتِ الأرضُ ظَلْعًا، وَظُلُوعًا، إذا ضاقت بأهلها. وهو المُراد بقوله: (وازدحام نَسَم)، ومعنى النَّسَم: جمع نَسَمَة، وهي النفس. وهو اسم جمع جنسيّ مفرده بالتاء، والجمع بلا تاء. وهذه المعاني الست كلها جاءت من الفعل (ظَلَعَ)، الذي وزنه (فَعَلَ).
7) تَظالَعَتِ الكِلابُ بِمعنى تعاظَلَت. أي تسافُدها. وتعاظلت وزنها، تَفاعَلت. بناءٌ دالٌّ على المشاركة بين اثنين فأكثر

8) ظُلَع، جبلٌ لبني سليم. والظُلَع، على وزن فُعَل.

9) المُظَلَّع، فرس من خيلهم المشهور. والمُظَلَّعُ، وزنها (مُفَعّل) صفة مشبّهة من الفعل ظَلَّعَ.

10) المعنى الأخير هو في قوله: ((والقَعْظُ، بالظّاء، مصدر قُعِظَ فلان من الأمر، إذا دخل عليه منه مشقة وقد كان بمعزلٍ منه. وقيّده بشرحه احترازًا من (القَعْض) بالضاد، وهو مصدر قَعَضْتُ الشيء، إذا حَنيتَه)) (ابن مالك، 2016م – 2438هـ: 187).

القعظُ، كما ذكره ابنُ مالكٍ يَدلُّ على ادخال المشقة على المَرْءِ. وهو فعلٌ لازم يُستعمل متعديًا بالهمزة، وذلك في أغلب كتب المعاجم، منها كتاب العين، إذ جاء فيه: ((القَعْظُ: إدْخَالُ المَشَقَّة تقول: أَقْعَظَنْي فلان. إذا أدخل عليك المَشَقَّة في أَمْرٍ كُنْتَ عنه بمَعْزِلٍ)) (الفراهيديّ، 1980م: 1/ 148). وهو ظاديٌّ، وقد احترز ابن مالك بـ(القعض) وهو ضاديٌّ، والمعنى مختلفٌ، إذ يدلُّ القَعْضُ على العطف أو الإنحناء. وعلى هذا المعنى جاء قول رُؤْبَة مخاطبًا امرأته (ديوانه : 80):

إمّا تَرَيْ دَهْري حَنَاني خَفْضَا ... أُطْرَ الصَّناعين العريش القَعْضا

فَقَد أُفَدّي مِرجَما منْقَضّا

وهو فعل متعدٍّ، مطاوع انْفَعَل، يُقال: قَعَضَها فانْقَعَضَتْ أي حَنَاها فانْحَنَتْ. (ينظر الفراهيديّ، 1980م: 126/1).

قوله:

[58] أحظِبْ كشدَّ وكاذهبْ مَعْ بِنَى ظمأٍ وُحاظةٌ، وَبِنَى ظبظبْ لغير ضِخَم

ورد في هذا البيت أبنية، بالظاء، وهي:

- أحْظِبْ: وهو فعل أمرٍ، من أحْظَبَ، ماضٍ مزيد. ومضارعه يُحْظِب، والمصدر منه إحْظابًا. مثل أكرمَ يُكرِمُ إكرامًا. وأحْظِبْ على زنة (أفْعِلْ). ويأتي ماضيه المُجَرَّد على بابين، الأول باب (ضَرَبَ)، فتقول: حَظَبَ يَحْظِبُ حَظْباً، وحَظُوباً وحُظُوبًا. والآخر باب (فَرِحَ)، فتقول: حَظِبَ يَحْظَبُ حَظابَةً. (ينظر الزَبيديّ، (دون تاريخ): 294/2).

- ظَمِئ، ذكر هذا البناءَ ابنُ دريدٍ الأزديّ، في باب (الظاء في الهمز)، فقال: ((ظَمِئْتُ أظمَأ ظَمَأً، وَرُبمَا مدّوا فَقَالُوا: ظَماءً، إذا عطشتَ. والظِّمْءُ من أظماء

الْإِبِـل، وَهُـوَ بَـين الشّـربتين. وظَمِئـتُ إِلَـى لقائـك، إذا اشـتقتَ إِلَيْـهِ)) (ابـن دريـد الأزديّ،1987م: 1101/2). اسـتعمله ابـن مالـك، مصـدرًا بقولـه: ((مَـعْ بِنَـى ظَمَـأٍ)) (ابـن مالـك، 2016م – 1438هـ: 191). على زنـة فَعْـلٍ. وهـو فعـل غيـر سـالم مهمـوز، بابه الرّابع مكسور العين في الماضي فَعِلَ، مفتوحها في المضارع يَفْعَلُ.

وقد يرد سؤال، مفاده . كيف يُعرفُ من أي بابٍ هذا الفعل؟

جوابـه في الكلمـة نفسـها، إذ رُسِـمت الهمـزة على نبرة، وهـذا دليـل على كـون مـا قبـل الهمـزة مكسـورًا، فلـو كـان مفتوحًـا لرسـمت الهمـزة على ألـف، ولـو كـان مـا قبـل الهمـزة مضـمومًا لرسـمت على الـواو. ويمكـن أن يُستشـهد بقـول الجـوهريّ : ((وكـذلك: دَفِئَ دَفَأً، مثل ظَمِئَ ظَمَأً)) (الجوهريّ، 1987م: 50/1).

- وُحاظـة أو أُحاظـة، أثبـت ابـن مالـك الـواو في منظومتـه، وهـذه الكلمـة جـاءت على صـورتين، قـال الفيـروز آبـاديّ في بـاب الظّـاء، فصـل الهمـزة : ((أُحاظَـةُ، كأُسـامَةَ (ابـنُ سَـعْدِ بـنِ عَـوْفٍ): أبـو قبيلـةٍ مـن حِمْيَر، وإليـه يُنْسَـبُ مِخْـلافُ أُحاظَـةَ بـاليَمن، والمحـدّثونَ يقولـونَ: وُحاظَـةُ، بـالواو)) (الفيـروز آبـادي،2005م: 694/1). ثـم ذكرهـا في فصـل الـواو بـالواو. إذ يقـول : إنّهـا بـالهمزة، والمحـدثون يُثبتونهـا بـالواو. وتابعـه في ذلـك مرتضـى الزَّبيـديّ (ت1205هـ)، بَيْـدَ أنّهـا ذُكـرت بـالهمزة عنـد: ابـنِ دريـد الأزديّ (ت321هـ)، وابـنِ سـيده (ت458هـ)، وابـنِ منظـور (ت711هـ)، والفيـروز آبـاديّ (ت817أو816هـ). وجـات فـي الشـعر فـي قـول الشـنفريّ (ت70 ق. هـ)، (ديوانه :5/1):

فعبتْ غشاشاً ثمَّ مرتْ كأنّهاْ *** مَعَ الصُّبْحِ رَكْبٌ مِنْ أُحَاظَةَ مُجْفِلُ

وأمّا ابنُ مالك فقد أثبتها بالواو في منظومته، وفي شرح المنظومة ذكر وُرودَها بالهمزة.

والـذي أراه أنّهـا بـالهمزة، والعـرب تفعـل بـالهمزة التسـهيل والتخفيـف، وغيـر ذلـك، فـيمكن أن يكـون وُرودُهـا بـالواو مـن بـاب التخفيـف، وتخفيـفُ الهمـزة يكـون بالقلـب والحـذف، إذا وقعـت غيـر أوّلٍ نحـو: وَامُـرْ، بـالألف، والأصـل: وَأْمُـرْ، بـالهمزة. فإنّهـا في هذا الموضع غير مبتدأ بها، وهذا هو معنى (غير أوّلٍ). (ينظر العزّيّ، 2013م: 208).

والـذي حملنـا على أنّهـا بـالهمزة كثـرة وُرودهـا بـالهمزة، فلـو كانـت الـواو هي الأصـل فمـا المسوغ في قلب الواو إلى همزة؟!!

- وبِنَى ظَبظَب، ولها معانٍ هي: ظُبْظِبَ الرّجُلُ : إذا حُمَّ، وظَبْظَبَ: صاحَ، ومنه ظابَّ فلانٌ: أي صاح. والظَّبظاب: داءٌ، وقيل هي البَثْرَةُ التي في جفن العين، وقيل وجع القلب. (ينظر الصاحب بن عبّاد، (دون تاريخ): 387/2). و((أما ظَبَّ فإنه لَمْ يُستعمل إلَّا مكرَّراً)) (ابن منظور،(دون تاريخ): 568/1). أي إنَّ هذا المثال لم يأتِ مضعفًا ثلاثيًا بل جاء مضعفًا رباعيًا، لأنَّ المضعف على نوعين: الأول مضعف الثلاثيّ، وهو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد، نحو : شدّ ومدّ وعدّ . والثاني مضعف الرّباعيّ، وهو ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد ، وعينه ولامه الثانية من جنس واحد، نحو زلزل وطأطأ وظَبْظَبَ وضَبْضَبَ. والرّباعي المجرّد على بابٍ واحد هو (فَعْلَلَ يُفَعْلِل)، غير أوزان الملحق بالرّباعيّ. (ينظر علي أبو المكارم، 1428هـ- 2007م: 75). وقوله: ((واحترز بقوله: (لغير ضِخَم) من الضُّباضِب، وهو القصير السَمين، وجمعه: ضَباضِب)) (ابن مالك، 2016م – 1438هـ: 194). والفرق بين ظبظب وضبضب، في المعنى ، إذ ظُبظِب مضموم الظاء معناه: حُمّى تصيب الرجل، وظَبظَب بالفتح معناه الصياح. أما ضِبضِب فمعناه: امرأة فاحشة، وكذلك الرجل ضُباضب. ثُمَّ إنَّ ظبظب لا يأتي إلّا مضعفًا رُباعيًّا ، وأمّا ضبضب، فيأتي مضعفًا ثُلاثيًا ورُباعيًا. قال الخليل – رحمه الله- : ((الضَّبُّ: داءٌ يأخُذُ في الشَّفَة فَتَرِمُ. والضَّبُّ والضُّبُوبُ: سَيَلان الدَّمِ من الشِّفاهِ. وأَضَبَّتِ السَّماءُ: من الضَّبابِ، وهو الذي يبدو كالغُبارِ يغْشَى الأرض بالغَدَواتِ، وسَماءٌ مُضِبَّةٌ، وأضَبَّ يومُنا يُضِبُّ. وامرأةٌ ضِبْضِبٌ، ورجلٌ ضُباضِبٌ: فَحّاشٌ جَريءٌ. ورجل ضُباضِبٌ أيضاً أي قصير سَمينٌ مع غِلَظٍ)) (الفراهيديّ، 1980م: 15/7). فقوله : الضَّبُّ داءٌ يأخذ في الشفة فَتَرِم، دليل على مجيئه مضعفًا ثُلاثيًّا.

قوله:

[62] مُظَرَّبٌ صُلْبٌ او مُحَدَّدٌ ظَرِبُ لا ذو الجليد بِظاءٍ، والظَّريب عَلَم

[63] والظّاء للظَّربانِ هكذا الظَّربا ءُ والفروع وفي الإلحاح بَظَّ حُتم

الظَّرِبُ على زنة فَعِل، نوعٌ من الحجارة ما كانَ أصلُه مرتفعًا عن حَدهِ في جَبَلٍ أو أرضٍ حزنة، وكان طرفه الناتئ مُحَدَّداً، (ينظر الفراهيديّ،1980م: 159/8). هذا المعنى المُراد من ظرب، وقد احترز له في قوله: ((لا ذو الجليد. من قولهم: ضُرب

الشـيءُ فهـو ضَـرِبٌ، إذا أصـابه الجليـد)) (ابـن مالـك، 2016م – 1438هـ: 198). ويقـال عنـه الضَّـريب، صـفة مشـبهة على زنـة فَعيـل، والضَّـرِيبُ معنـاه الصَّـقِيعُ: كَـأَنَّ السَّـمَاءَ ضَـرَبَتْ بِـهِ الْأَرْضَ. وَيُقَـالُ لِلَّـذِي أَصَـابَهُ الضَّـرِيبُ: مَضْـرُوبٌ، على زنـة مفعـول. (ينظر ابن فارس، 13366هـ: 397/3).

قولـه: ((والظَّـرِب، أيضًـا، جمـع ظِرْبـان. شـبهوا الألـف والنـون بهـاء التأنيـث فعـاملوا الظِّرْبـان والظَّـرِب معاملـة تَمْـرة وتَمْـر)) (ابـن مالـك، 2016م – 1438هـ: 198). الألـف والنـون تُـزاد فيمنـع الاسـم مـن الصـرف شـرط أن يكـون قبلهمـا أكثـر مـن حـرفين، نحـو عُثمان ومروان ، ويُسمّى ذو الزيادتين.

أمـا الظّـراب فهـو جمـع ظـرب. والظـاء مـن الحـروفُ المسـتعليةُ التي تَمنـعُ الإمالـةَ. وهي سـبعةُ أَحـرفٍ: (الصـادُ، والضـادُ، والطـاءُ، والظـاءُ، والغـينُ، والقـافُ، والخـاءُ). فـإذا كـانَ حـرفٌ منهـا قبـلَ الألـفِ والألـفُ تليـهِ وذلـكَ قولُـكَ: (قَاعـدٌ وغَائـبٌ وخَامـدٌ وصَـاعدٌ وطَـائفٌ وضَـامنٌ وظَـالمٌ). قَـالَ سـيبويه: ولا نَعلـمُ أَحـدًا يميـلُ هـذِه الأَلـفُ إلا مَـنْ لا يؤخـذُ بلغتـهِ... فـإذَا كـانَ حـرفٌ مِـنْ هـذِه الحـروفِ قبـلَ الألـفِ بحـرفٍ –وكـانَ الحـرف المسـتعلي مكسـوراً- فإنَّـهُ لا يمنـعُ الإمالـةَ لأَنَّ الانحـدارَ أَخـفُّ علـيهم، نحـو: (الضِّـعَافُ والصِّـعَابُ والطِّنَـابُ والقِبَـابُ والعِقـافُ والخِبَـاثُ والغِـلاَبُ وكـذلكَ "الظّـاءُ" كـالظِّرَابِ) (ينظر ابن السراج، 1408هـ-1988م: 164/3).

قوله:

[64] ظُرُبًّا أيضًا، وصرفُ الفَظْ عظيٍ وما نعني به الحدثَ استثنوا، وحيث خُتم

[65] بالـراء ما فـاهُ عـينٌ لا لبقعةٍ او منعٍ فـذاك وصـرف الرُّعظ ظاهُ لَزِم

قـال ابـن مالـك: الظُّـرُبُّ على وزن عُتُـلٍّ، وهـو مضـعّف الـلام، والتضـعيف يفيـد التوكيـد والتكريـر، وهـو في العـين أكثـر منـه في الـلام، ويؤكـد هـذا القـولَ ابـنُ الحاجـبِ: ((وفَعَّـلَ للتكثيـر غالبًـا ، نحـو: غَلَّقْـتُ، وقَطَّعْـتُ، وجَوَّلْـتُ، وطَوَّفْـتُ، ومَـوَّتَ المـالُ[5])) (ابـن الحاجـب،1429هـ-2008م: 17-18). بيـد أنّهـم ضـاعفوا الـلام كمـا ضـاعفوا العـين، قـال ابـن جنّيّ: ((ولهـذا أيضًـا ضـاعفوها كمـا ضـاعفوا العـين للمبالغـة نحـو: عُتُـلّ، وصُـمُلّ،

[5] الإبل وغيره.

وقُمُـدّ، وحُـزُقّ، إلّا أن العـين أقعـد في ذلـك مـن الـلام))[6] (ابـن جنّيّ، (دون تـاريخ): 158/2).

والقاعـدة في هـذا البيـت هي: إنَّ الظـاء تتوسـط بـين فـاء(متقدّمـة) وعـين (متـأخرة). نحـو فظُـعَ يَفْظُـعُ فَظاعـةً، ومعنـاه: جـاز المقـدار في الشـدة والشـناعة. وهـو مـن البـاب الخـامس (فَعُـلَ يَفْعُـلُ). غير أنّـه اسـتثنى مـن ذلـك فَضَـعَ، لغـة في ضَـفَعَ، أي: أحْـدثَ، وفيه قلب مكانيّ. وضَفَعَ يَضْفَعُ الباب الثالث، مفتوح العين في الماضي والمضارع.

ثُـمَّ أضـاف قاعـدة أُخـرى هي: مـا كان فـاؤه عـين ولامـه راء فـلا يكـون إلّا بالظـاء. نحـو عَظِـرَ يَعْظَـرُ البـاب الرابـع، بـاب (فـرِح). وقـد جـاء في المخصـص: ((عَظِـر الرجـلُ: كَـره الشـيءَ واشـتدَّ عَلَيْـهِ وَهُـوَ مُمَـات)) (ابـن سـيده، 1417هـ-1996م: 246/1). وقـد احتـرز لـه بقولـه: ((لا لبقعـةٍ او منـع. مـن: عَضْـرٍ، وهـو اسـم مكـانٍ، أو حَـيٌّ. ذكـره صـاحب (المحكـم). ومـن عَضَـرَ الشـيءَ، إذا منعـه. فهـذان بالضّـاد خاصّـة، ومـا سـواه ممّـا فـاؤه عـين ولامـه راء فـلا يكـون إلّا بالظّـاء)) (ابـن مالـك، 2016م – 1438هـ: 201). والعَضْـرُ، أصـل مهمـل لـم يسـتعمل في العربيّـة، ولكنـه حيّ مـن الـيمن. ويقـال: بـل هـو اسمٌ موضوعٌ لموضع. (ينظر الفراهيديّ، 1980م: 277/1).

ويؤيـد ابـنُ فـارس مـا ذهـب إليـه الخليـلُ في (عضـر)، إذ قـال: ((عَضَـرَ: الْعَـيْنُ وَالضَّـادُ وَالـرَّاءُ لَا أَصْـلَ لَـهُ فِـي كَـلَامِ الْعَـرَبِ، وَإِنْ ذُكِـرَ فِيـهِ شَـيْءٌ فَغَيْـرُ صَـحِيحٍ)). (ابـن فارس،1366هـ: 348/4).

قوله:

[70] أفَظَّه: ردَّه، والخيطَ: أدخله مَعْ عِظْلِمٍ، وَظْمَةٍ والوَظَمَاتُ: تُهَم

الْفَـظُّ مِـنَ الرِّجَـالِ: الْغَلِـيظُ، وَقَـدْ فَـظَّ يَفَـظُّ، بِـالْفَتْحِ، البـاب الثالـث. وأفـظُّ، اسـم تفضـيل، يُقـال فـلان أفـظُّ مـن فـلان: أي أصـعبُ خُلقًـا وأشـرس. (ينظـر الـرازي، 1983م: 241ؤ). ثُـمَّ ذكـر (الوَظْمَـة)، وهي التهمـة، وقـد احتـرز لهـا في قولـه: ((والوَظْمَـة، بسـكون الظّـاء، التُّهمـة. وَقُيِّـدتْ بالشَّـرح احتـرازًا مـن الوَضْـمَة بالضّـاد، وهـي الجماعـة مـن النّـاس)) (ابـن مالـك، 2016م – 1438هـ: 209). والوَضْـمَة وهـي مـن الفعـل

---

[6] معنى العُثُلّ: أكول منوع . الصُمُلّ: الشديد الخلق العظيم. والقُمُدّ: القوي الشديد. والحُزُقّ: المتشدِّد على مَا فِي يَده ضَنّاً بِهِ.

وَضَـمْتُهُ أَضِـمُهُ وَضْـمًا: إذا وَضَـعْتُهُ على الوَضَـمِ ، وهـو فعـل معتـلّ مثـال، مـن بـاب وَعَـدَ يَعِـد. والوَضْـمُ، هـو كـلّ مـا وُقِيَ بـه مـن الأرض مـن خشـبة أو خصـفة أو نحوهـا. (ينظـر الزمخشريّ، 1399هـ-1979م: 341/2).

ولـم أظفـر على معنى الوَظْمـة في المعجمـات إلّا في تهـذيب اللغـة، وهـو المعنى نفسـه (التهمـة)، الـذي ذكـره ابـن مالـك، وقـد نقـل صـاحب لسـان العـرب قـول ابـن الأزهـريّ نفسـه. أمـا الوَضْـمة، بإسـكان الضّـاد، فتعني صِـرْمٌ مـن النـاس يكـون فيـه مائتـا إنْسـانٍ أو ثلثمائةٍ، والوَضِيمةُ القومُ يقلّ عددُهم فينزلون على قوم.

الخاتمة :

ممّـا تقـدّم، وبنـاءًا عليـه أُسـجّلُ بعضًـا مـن النتـائج التي تحصّـلتُ عليهـا مـن البحـث، والقـراءة، ومراجعـة الكتـب الصّـرفيّة، والمعـاجم العربيّـة، فكانـت النتـائج على النحـو الآتي:

1) يَحفـلُ علـم الصّـرف بـالاحترازات أكثـر مـن أي علـمٍ آخـر؛ لأنَّ المفـردة قـد تـأتي على صورٍ وأشكالٍ متعددة، حسب لغات العرب ولهجاتهم.
2) الاحتراز يُعين في الكشف عن أشياء أُخرى
3) أخال أنَّ ابن مالكٍ أبرعُ من غيره من العلماء في استعمال الاحترازات.
4) سـجّل ابـنُ مالـكٍ في كتابـه "تحفـة الإحظـاء في الفـرق بـين الضـاد والظـاء" معـانٍ لمفردات لم تُذكر في المعجمات العربيّة.
5) لـم يُقـدّم ابـنُ مالـكٍ في كتابـه، آنـف الـذكر، مقدّمـة لكتابـه، ولـم ويقـدّم للفصـول التي تناولها البحث.
6) سجّل في كتابه، أيضًا، ألفاظًا تُقال: بالضاد والظاء والطاء، .
7) نسـب وأحـال الألفـاظ التي تقـال: بالضـاد والظـاء والطـاء، إلى قائليهـا، فيـدلّ ذلـك على الأمانة العلمية التي يتصف بها ابنُ مالك.

المصادر:

- ابن أبي الإصبع المصريّ، عبد العظيم بن الواحد بن ظافر، (ت 654هـ)، (دون تاريخ)، تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، تحقيق الدكتور حنفي محمد شرف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، الجمهوريّة العربية المتحدة.
- ابن الحاجب، جمال الدين أبي عمر عثمان بن عمر، (ت646هـ)، (1429هـ – 2008م)، الشافية في علم التّصريف، تحقيق الدكتور درويش الجويديّ، المكتبة العصرية، بيروت لبنان.

- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت392هـ)، (دون تاريخ)، الخصائص، تحقيق محمد علي النّجار، عالم الكتب، بيروت – لبنان.
- ابن دريد الأزدي، أبو بكر محمد بن الحسن (ت321هـ) (1987م): جمهرة اللغة، تحقيق رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين ، بيروت.
- ابن الأزهري الهروي، أبو منصور محمد بن أحمد (ت370هـ) (2001 م): تهذيب اللغة، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي ، لبنان – بيروت، ط 1.
- ابن السرّاج، أبو بكر محمد بن السريّ بن سهل (ت316هـ) (دون تاريخ): الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتليّ، مؤسسة الرسالة ، لبنان – بيروت.
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل ، (ت458هـ) (1417هـ- 1996م): المخصص، تحقيق خليل إبراهيم جفال ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريّا(ت395هـ) (1366هـ): معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، ط1.
- ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله (ت672هـ) (1438هـ- 2016م): تحفة الإحظاء في الفرق بين الضّاد والظّاء، تحقيق الدكتور طه محسن، ديوان الوقف السُني، بغداد – العراق.
- ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله (ت672هـ) (1405هـ - 1985م): شواهد التّوضيح والتّصحيح لِمشكلات الجامع الصّحيح، تحقيق الدكتور طه مُحسن، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد – العراق .
- ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله (ت672هـ) (1404هـ - 1984م): الاعتماد في نظائر الظاء والضاد، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت ، ط2.
- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (ت711هـ) (دون تاريخ): لسان العرب، دار صادر، بيروت.
- أبو المكارم، علي محمد، (ت 1428هـ- 2007م)، التّعريف بالتّصريف، مؤسسة المختار، القاهرة – مصر.
- تأبط شَرًّا،ثابت بن جابر بن سفيان بن عُميثل (ت606هـ)، (دون تاريخ)، ديوان تأبط شَرًّا وأخباره، تحقيق علي ذو الفقار شاكر، دار المغرب الإسلامي.
- التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر (ت 791هـ)، (2013م)، شرح تصريف العزيّ، تحقيق وحيد قطب، دار التوفيقية للتراث، القاهرة – مصر.
- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد (ت393هـ) (1407هـ - 1987م): تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ، بيروت – لبنان ، ط4.
- الرّاجحي، الدكتور عَبده (1439هـ - 2018م): التطبيق الصرفي، دار الصحابة للتراث، مصر، ط 2.
- الرازي، محمد بن ابي بكر بن عبد القادر(ت 666هـ) (1983م): مُختار الصّحاح، دار الرسالة ، الكويت.
- رُؤْبَة بن العجاج، رُؤْبَة بن عبد الله العجاج بن رُؤْبَة بن لبيد بن صخر (ت145هـ)، (دون تاريخ)، ديوان رُؤْبَة بن العجاج، تحقيق وليم بن الورد، دار ابن قتيبة، الكويت.

- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو بن أحمد (ت538هـ) (1419هـ - 1998م): أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ط1.
- الشّنفريّ، عَرو بن مالك (ت 70 ق هـ)، (دون تاريخ)، ديوان الشّنفريّ، تحقيق الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي.
- الصاحب بن عبّاد، إسماعيل بن عبّاد بن العباس، (ت385هـ)، المحيط في اللغة،
- الصاعدي، عبد الرزاق بن فراج : تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (1422هـ- 2002م).
- عبد الغني، أيمن أمين (2010م): الصرف الكافي، دار التوفيقية للتراث ، مصر – القاهرة.
- الفراهيدي، الخليل بن احمد (ت170هـ) (1980م): العين، تحقيق د. مهدي المخزومي ، ود. إبراهيم السامرائي ، مطبعة الرسالة ، الكويت.
- الفيروزآبادى، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (ت817هـ) (1426هـ - 2005م): القاموس المحيط، مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان ، ط 8
- المبرّد، أبي العباس محمد بن يزيد، (ت285هـ)، (1431هـ-2010م)، المُقتَضَب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف ، جمهورية مصر العربية.
- المتنبي، أبو الطيب أحمد بن الحسين بن الحسن (ت354هـ) (2008م): ديوان المتنبي، دار صادر ، بيروت - لبنان ، ط2.
- مرتضى الزّبيديّ، محمد بن محمد بن عبد الرزاق، (ت1205هـ)، (دون تاريخ)، تاج العَروس من جواهر القاموس، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- باسم محمد، (1441هـ – 2020م)، الاحتراز في المصنفات الصّرفية حتّى القرن الثامن الهجريّ، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد / كليّة الآداب / قسم اللغة العربية،

Precautionary differentiation in Ibn Malik's works: Selected examples from "Tuhfat al-Ihza' fi Farq bayna ad-Dad wa az-Zha'"

Dr. Basim Mohammed Salih Khalaf

College of Business Economics

University of Nahrain

bassim@nahrainuniv.edu.iq

Keywords : Arabic Language. Ibn Malik. Precaution

Summary:

Morphology, or syntax, is a fundamental division in linguistic studies, encompassing both grammar and morphology in scholarly works, notably in the writings of linguistic pioneers such as Sibawayh and al-Mubarrad. Grammar has received ample attention from scholars, resulting in numerous studies exploring its linguistic phenomena. However, morphology has not enjoyed the same degree of scholarly attention. Hence, this research sheds light on a specific aspect mastered by some scholars, perhaps most notably by Ibn Malik (d. 672 AH), which is precautionary differentiation. His book "Tuhfat al-Ihza' fi Farq bayna ad-Dad wa az-Zha'" serves as the scientific basis for this study, pioneering the establishment of guidelines for distinguishing between the letters ضand ظ. Differentiating between these letters is highly challenging, thus precautionary differentiation became the cornerstone upon which Ibn Malik based his guidelines. Almost every rule he established includes a condition or precaution.

This study aims to analyze these precautions and accurately define their terms, aided by dictionaries and morphology books that greatly assist in categorizing verbs according to their roots and sources.